

فيتش: الدولار لن يتراجع بمصر



الاثنين 25 أغسطس 2025 09:00 م

في تطور يزيد من القلق حول مستقبل الاقتصاد المصري، أصدر تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تحذيرًا جديدًا يؤكد أن سعر صرف الدولار في مصر لن يشهد أي تراجع عن مستوياته الحالية، بل من المحتمل أن يتجاوز حاجز 50 جنيهًا في الأعوام القادمة. هذه التوقعات تزامنت مع تصاعد الغلاء وارتفاع الأسعار في مصر، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة، حيث تبقى السياسات الحكومية ماثرة جدل ولا تبدو كأنها تقدم حلولًا جذرية للمشاكل الهيكلية العميقة.

توقعات فيتش: لا انفراجة في الأفق

بحسب تقرير فيتش، تبقى الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية في مصر كما هي، رغم كافة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أبرز هذه الأسباب:

- انخفاض تدفقات العملة الأجنبية و تراجع الصادرات مقابل الواردات
- استمرار سياسة الاستدانة المفرطة التي تهدد الاستقرار المالي
- عدم تحقيق الاستثمارات الأجنبية للأهداف المرجوة، وغياب فعالية أي إصلاحات اقتصادية حقيقية
- كما أن السوق السوداء ما زالت نشطة، مما يعكس انعدام الثقة في السياسات الاقتصادية الحالية وغموض المستقبل

انعكاسات هذا التدهور على الاقتصاد المصري

تجاوز الدولار حاجز الـ 50 جنيهًا له تأثيرات كارثية على الاقتصاد المصري، من أبرزها:

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق، خاصة في ظل اعتماد مصر الكبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الأساسية
- صعوبة أكبر أمام الشركات والمستثمرين في التعامل مع تكاليف الإنتاج المتزايدة، مما قد يؤدي إلى زيادة التضخم وتعميق الأزمة الاقتصادية
- تفاقم الفقر: سيواجه شرائح واسعة من المصريين مصاعب اقتصادية شديدة، حيث أن الأجور لا تواكب هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار

محللون اقتصاديون يرون أن هذا السيناريو سيساهم في زيادة معدلات البطالة، حيث ستجد العديد من الشركات نفسها مضطرة لإغلاق أبوابها أو تقليص أعمالها بشكل كبير.

الأسباب الحقيقية للأزمة: هل هي سياسات فاشلة أم ظروف خارجية؟

بينما تحاول الحكومة تبرير انهيار الجنيه بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة سلاسل التوريد العالمية، فإن الخبراء الاقتصاديين يبدون متففين على أن الخلل الأساسي داخلي، ومن أبرز هذه الأسباب:

الإففاق المفرط على مشروعات ضخمة غير منتجة، معولة عبر القروض، ما أدى إلى تضخم الدين الخارجي.

الاعتماد على القروض بدلاً من الاستثمار في قطاعات إنتاجية، وهو ما جعل سداد الديون يمتص معظم القروض المستلمة دون أي تقدم حقيقي على مستوى الإنتاج المحلي.

التداعيات الاجتماعية والسياسية للأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية التي تشهدها مصر لن تقتصر على أبعاد اقتصادية فقط، بل لها تداعيات اجتماعية و سياسية خطيرة:

ارتفاع الأسعار سيزيد من ضغوط الأسر المصرية، خاصة تلك التي تعيش تحت خط الفقر.

ستتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية و الاحتجاجات في الشارع، إذا استمر الوضع كما هو عليه.

الحكومة في مواجهة الانتقادات: هل من حلول جذرية؟

رغم التحذيرات المتكررة من مؤسسات مالية دولية، لا تزال الحكومة المصرية تُصر على أن الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ستكون كفيلة بتحقيق التوازن في السوق. لكن الواقع يظهر عكس ذلك: الحكومة تواصل السياسات قصيرة الأجل مثل بيع الأصول العامة لجلب الدولار، وهو حل مؤقت لا يعالج الأزمة الهيكلية في الاقتصاد المصري. الضعف الكبير في القطاع الإنتاجي، سواء في الصناعة أو الزراعة، يعكس غياب رؤية اقتصادية واضحة.

أزمة الثقة تتعمق: هل الحكومة قادرة على التعامل مع الأزمة؟

تحذير فيتش يعد بمثابة جرس إنذار جديد ينضم إلى سلسلة من التحذيرات الدولية، لكن الأهم أن هذه التوقعات تعكس أزمة ثقة عميقة في قدرة الحكومة على إدارة الملف الاقتصادي. إذا استمرت السياسات الحالية، فقد نواجه استمرار تراجع الجنيه المصري، وتزايد أعداد المصريين المنزلقين إلى الفقر. ما لم يتم تبني إصلاحات جذرية تهدف إلى تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على القروض، فإن الاقتصاد المصري سيظل في دائرة مغلقة من الأزمات المالية التي تزداد تعقيدًا مع مرور الوقت.